

## مستقبل استخدام الموارد

### الطبيعية في الوطن العربي

#### (الموارد الزراعية)

رغم وفرة الموارد الزراعية في الوطن العربي إلا أنها تتصف بخصائص عدة ، لعل في مقدمتها التباين في توزيع تلك الموارد بين الدول العربية وبعضها البعض سواء الأرض الزراعية ، أو القوى العاملة الزراعية ، وموارد المياه ، والموارد المالية . كما أنها تتصف بتخلف أنماط الاستخدام بما يؤدي إلى عدم كفاية الإنتاج لحاجة المواطنين . بالإضافة إلى عدد من الخصائص المشتركة لاقتصاديات الدول العربية ، والتي تعتبر من عقبات تنمية استخدام موارد تلك الدول في نفس الوقت ، من هذه الخصائص اعتماد اقتصادياتها على القطاع الأولي سواء كان الزراعة أو الثروات المعدنية والبتروولية في شكل مادة خام ، وكذلك ضعف القطاع الصناعي ، وعدم استغلال الموارد المتاحة بطريقة فعالة ، علاوة على ارتفاع معدلات نمو السكان ، وانخفاض مستويات الدخل - في معظم الدول العربية - وزيادة الطلب الاستهلاكي ، وعدم تنوع الصادرات كذلك عدم توفر الخبرات الفنية بالقدر الكافي وضعف الجهاز الإداري وتخلفه .

كما أن هناك عديد من العقبات في طريق استخدام تلك الموارد الاستخدام الأمثل في مقدمة تلك العوامل تخلف الأساليب التكنولوجية المستخدمة ، وصعوبة انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة بين الدول العربية وبعضها ، بالإضافة إلى ارتباط اقتصاديات بعض الدول العربية بالاقتصاديات العالمية وما يؤدي إليه ذلك من زيادة في مديونية الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية منها .

ورغم أهمية الموارد الزراعية في الدول العربية إلا أنها لم تلقى العناية الكافية لاستغلالها الأمثل الأمر الذي ترتب عليه زيادة الواردات العربية من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية منها بصفة خاصة . حيث وصلت الأوضاع الغذائية في العديد من الدول العربية إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ما يقارب 25% وزيادة الاعتماد على الخارج في تغطية الفجوة الغذائية إلى درجة تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تلك الدول وتؤثر على استقلالية قرارها .

وحيث يتسم السوق العالمي للسلع الزراعية - وخاصة الغذائية بسيطرة عدد محدود من الدول المتقدمة المنتجة للغذاء والمحكرة لصادراته ، وهنا تبرز حقيقة الجانب السياسي للغذاء ، فمن لا يملك غذائه لا يملك قراره .

وحيث يبلغ حجم واردات الدول العربية من الحبوب قرابة 41 مليون طن (عام 2000) تصل قيمتها إلى 30 مليار دولار . مع استمرارية وتزايد عجز الميزان التجاري العربي ، حيث تزايدت نسبة قيم الواردات إلى الصادرات من 46.4% عام 1980 إلى نحو 496.6% عام 2000 .

ووضع هذا شأنه ليفرض على الدول العربية سياسات وإجراءات حاسمة وسريعة لمواجهة لعل في مقدمتها تنمية وتطوير استغلال مواردها الزراعية بكل السبل الممكنة ، بالإضافة إلى أن الدول العربية لم تكن في حاجة إلى التكامل الاقتصادي - والزراعي منه على وجه الخصوص - مثلما هي الآن .

وهنا محاولة لاستعراض الموارد الزراعية العربية وأنماط استخدامها - مع التركيز على الأرض الزراعية والقوى العاملة - ومعوقات ومتطلبات الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية العربية ، كذلك نظرة مستقبلية على استخدام تلك الموارد .

### **الرقعة الأرضية الزراعية في الوطن العربي :**

تأتي الأرض الزراعية في مقدمة الموارد الطبيعية الزراعية ، لما تمثله من أهمية بالنسبة للإنتاج الزراعي ، حيث تعد عنصر الإنتاج الأساسي في الزراعة . وعلى الأرض تتضافر باقي عوامل ومستلزمات الإنتاج لتوفير الاحتياجات من السلع الزراعية .

يبلغ إجمالي الرقعة الزراعية الحالية في الوطن العربي نحو 65 مليون هكتار من مختلف نوعيات الأراضي ، والتي تزرع بأساليب مختلفة سواء من ناحية مرات الزراعة وطريقة الري .

ويتباين توزيع تلك المساحات بين الدول العربية وبعضها البعض ، فبينما يوجد نحو 91% من الأراضي الزراعية في ثمانى دول فقط وهى ؛ السودان 27.6% ، المغرب 13.6% ، الجزائر 12.7% ، سوريا 8.3% ، تونس 8.1% ، العراق 8% ، السعودية 7.7% ، مصر 5% . نجد أن باقى الدول العربية جميعها بها نحو 9% من الأرض الزراعية . كما يتضح من جدول (8-1) .

وهناك دول عربية تكاد تنعدم بها الأرضى الزراعية كالبحرين 0.008% ، جيبوتي 0.0006% ، الكويت 0.02% ، قطر 0.3% .

وهذا التباين في توزيعات الأرض الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض يصاحبه تباين آخر في توزيع عدد من عوامل الإنتاج كالقوى العاملة الزراعية والاستثمارات وفي اتجاه معاكس ، كما يترتب عليه نتائج اقتصادية لعل في مقدمتها عدم مقدرة العديد من الدول على توفير احتياجاتها الزراعية وفي مقدمتها السلع والمنتجات الغذائية .

### **القوى العاملة الزراعية في الوطن العربى :**

تعد القوى العاملة الزراعية بمختلف نوعياتها من أهم عناصر الإنتاج الزراعى ، ويقدر العاملون في قطاع الزراعة بالوطن العربى حوالى 31.7% من إجمالي القوى العاملة في عام 2000 .

وكما أن هناك تباين في توزيع الأرض الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، كذلك هناك تباين في توزيع القوى العاملة الزراعية بينها . فبينما يوجد نحو 77.2% من القوى العاملة الزراعية في خمس دول وهى ؛ السودان 24.5% ، مصر 19.4% ، المغرب 17% ، الصومال 10.6% ، اليمن 5.7% فان الستة عشر دولة بها نحو 22.8% من إجمالي القوى العاملة الزراعية .

وتصل نسبة القوى العاملة الزراعية إلى نحو 92.7% إذا أضيف للدول الخمس السابقة كل من الجزائر 3.5% ، العراق 3.9% ، سوريا 5.5% ، وتونس 2.6% . أى يمكننا القول أن 93% من القوى العاملة الزراعية تتركز في تسع دول عربية فقط .

### جدول (1-8)

الرقعة الزراعية والقوى العاملة الزراعية ونسبتها في الدول العربية عام 2000

الدول	الرقعة الزراعية ألف هكتار	الرقعة الزراعية للإجمالي %	القوى العاملة الزراعية بالألف	القوى العاملة الزراعية للإجمالي %
الأردن	400	0.6	74	0.28
سوريا	5352.3	8.2	1430	5.48
العراق	5232.5	8.1	1017	3.89
لبنان	287.72	0.4	43	0.16
اليمن	1668.41	2.6	1500	5.74
الإمارات	232.64	0.4	109.94	0.42
البحرين	5.4	0.0	9.6	0.04
السعودية	4987	7.7	562.7	2.15
عمان	76.4	0.1	140.99	0.54
قطر	22.6	0.0	9.96	0.04
الكويت	5.12	0.0	20.89	0.08
تونس	5272.18	8.1	669.22	2.56
الجزائر	8226	12.7	899	3.44
ليبيا	1632.86	2.5	558.3	2.14
مصر	3289.7	5.1	5069	19.41
المغرب	8846.4	13.6	4420	16.93
جيبوتي	0.41	0.0	-	-
السودان	17891.6	27.6	6418.73	24.58
الصومال	1091.6	1.7	2770.25	10.61
موريتانيا	215.89	0.3	309.9	1.19
فلسطين	191.8	0.3	82	0.31
جملة	64928.55	100.0	26114.48	100.00

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلد 21، الخرطوم ، ديسمبر 2001 .

(-) غير متوافر

وإذا ما قورن تواجد الأرض الزراعية بتواجد قوة العمل الزراعي نجد إن هناك قدر من التناسق إلى حد ما في بعض الدول . وإن هناك اختلال وعدم توازن بين الأرض الزراعية وقوة العمل الزراعي في كل من العراق (8.1% من الأرض الزراعية ، 3.9% من قوة العمل) ، الصومال (5.1% من الأرض الزراعية ، 10.6% من قوة العمل) ، مصر (5.1% من الأرض مقابل 19.4% من قوة العمل) ، السعودية (7.7% من الأرض مقابل 2.2% من قوة العمل) ، تونس (8.1% من الأرض الزراعية مقابل 2.6% من قوة العمل) . وما سبق يتضح في جدول (8-1) .

ومن ثم يمكن القول ان مخزون قوة العمل الزراعي العربي تتواجد في كل من مصر ، الصومال ، اليمن ، المغرب إلى حد ما .

### نمط استخدام الأرض الزراعية في الوطن العربي :

يرتبط نمط استخدام عوامل الإنتاج الزراعي بالمستوى التكنولوجي المتاح والسائد في كل مجتمع ، ومن ثم فانه يمكن القول بان نمط استخدام الأرض الزراعية في الوطن العربي مازال متخلفاً .

ويعتمد نمط استخدام الأرض على طريقة الري المتبعة ، وبالنظر إلى طرق الري السائدة فإنها تشتمل على :

أ- ري على مياه الأمطار .

ب- ري على مياه الآبار .

ج- ري على مياه الأنهار ، ويشتمل على أسلوبين :

ري بالراحة أي بالغمر ، وري بالآلات .

ويرتبط بنظام الري في بعض البلدان مستوى تكنولوجي متقدم ويقوم على الري بالرش والري بالتنقيط في بلدان مثل الأردن ومصر ولبنان والمغرب وسوريا .

والي مدى بعيد يقوم على أسلوب الري نوعية الزراعات التي تتواجد في كل إقليم ، وبصفة عامة تسود مناطق الري بالأمطار محاصيل الحبوب والمراعي ،

ومناطق الري بالآبار بالإضافة إلى محاصيل الحبوب بها الخضر والبساتين ، أما مناطق الري على مياه الأنهار فيزرع بها كافة النوعيات والتي ترتبط بالنواحي المناخية .

وبصفة عامة ، يمكن القول أن المحاصيل والزراعات التقليدية تعتبر النمط السائد في استخدام الأرض الزراعية في الوطن العربي ، كما أن الأساليب الإنتاجية التقليدية ، ويرتبط بما سبق مستوى الإنتاجية الزراعية والتي تعتبر متدنية في كافة النوعيات . ومن ثم فإن هناك إمكانية كبيرة لزيادة حجم الإنتاج الزراعي في السنوات القادمة وذلك بالاعتماد على نوعية المحاصيل المزروعة (السلالات) ، وعلى أسلوب الزراعة المستخدم ، هذا ، وقد لمست معظم الدول العربية تلك النواحي وأخذت في تطوير نوعيات المحاصيل وكذلك أساليب الزراعة والري بها ، والمطلوب هو تعميم تلك النواحي في القطاع الزراعي في كل دوله وهذا يتوقف على الإمكانيات المادية المتاحة للدولة .

#### نمط استخدام القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي :

تعد الزراعة في معظم - إن لم يكن كل - الدول النامية مهنة وطريقة معيشة ، حيث يتوارثها الأبناء عن الأباء ، وهي مهنة من لا عمل له ، ويترتب على ذلك تخلف المعارف الزراعية حيث تقوم على المعارف المتوارثة دون تطوير بل في معظم الحالات مقاومة التطوير في الزراعة ، كما ينعهد التدريب للعاملين بالزراعة في تلك الدول .

ومن ثم تعد القوى العاملة الزراعية متخلفة في تلك البلدان ، حيث تعاني من الأمية ، قلة أو / وانعدام التدريب وبالتالي تخلف الفن الإنتاجي المستخدم ومن ثم انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الزراعي وانخفاض الإنتاجية الزراعية بصفة عامة . ولا بد أن يكون معلوماً أن تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية مرتبط إلى حد بعيد بتطوير ورفع كفاءة عنصر العمل في القطاع . فحيث تعد الزراعة في الدول المتقدمة صناعة متطورة لذا يلزم توفير وإعداد عنصر العمل القادر على استخدام أساليب الإنتاج المتطورة والتكنولوجيا في الزراعة .

كما انه في غالبية الدول العربية - خاصة كبيرة الكثافة السكانية - تزداد كثيراً القوى العاملة الزراعية عن احتياجات القطاع الزراعى ، وذلك مقارنة بمساحة الأرض ونمط وتكنولوجيا الإنتاج السائد في تلك المجتمعات . ويترتب على ذلك شيوع كافة أنواع البطالة سواء الكاملة أو المقنعة أو الرسمية وغيرها في القطاع الزراعى في تلك الدول .

ويترتب على ما سبق انخفاض كفاءة استخدام عنصر العمل الزراعى وانخفاض مستوى الدخل الفردى الزراعى ومن ثم مستوى المعيشة للعاملين في القطاع ، وقد يترتب على ما سبق آثار اقتصادية واجتماعية ومنها هجرة العمالة الزراعية خارج القطاع .

### **بعض آثار التخلف في استغلال الموارد الزراعية في الوطن العربى :**

يترتب على التخلف في استغلال الموارد الزراعية في الوطن العربى والذى تتضح سماته في تخلف استغلال الأرض وأساليب الإنتاج المتخلفة بالإضافة إلى تخلف التكنولوجيا الزراعية وتخلف عنصر العمل الزراعى ، يترتب على ذلك عديد من النتائج والآثار والذى نشير إلى البعض منها في التالى :

#### **- زيادة الفجوة الغذائية :**

تتصف كل الدول العربية بعدم كفاية الإنتاج الزراعى لحاجات الاستهلاك بها وذلك من معظم السلع الزراعية الغذائية على وجه الخصوص . ويترتب على ذلك بصفة أساسية زيادة واردات تلك الدول من العالم الخارجى ، والذى يعنى تسرب حصيلة الدولة من العملات الأجنبية للخارج . ويتزايد هذا العجز عاماً بعد آخر . ويرجع ذلك إلى زيادة السكان والدخل وعدم زيادة الإنتاج بنفس المعدلات ، بالإضافة إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج كمصدر أساسى للغذاء بدلاً من الاعتماد على تنمية الإنتاج المحلى، واستسهال هذا الحل . كذلك وبصورة أساسية غياب وعدم تبنى استراتيجية واضحة للتنمية في عديد من الدول بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة والذى فى إطارها يتم تحديد الأولويات وفى مقدمتها إشباع

الحاجات الأساسية والغذاء في مقدمتها أيضاً ومن ثم يمكن القول بأن حجم الفجوة الغذائية يتزايد عاماً بعد آخر في معظم الدول العربية وخاصة الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة كما يتضح من جدول (2-8) .

### جدول (2-8)

### الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (2000-97)

نسب الاكتفاء الذاتي					الفجوة الغذائية					السلعة
نسب الاكتفاء الذاتي	2000	1999	1998	1997	% للتغير في القيمة 2000-99	2000	1999	1998	1997	
-	-	-	-	-	12.5	13.521	12.018	13.432	12.643	الإجمالي
2.2-	49	50.1	56.7	45.9	9	6384	5855	5943	6148	الحبوب والقمح
4.8-	48	50.4	51.7	50.7	13.5	2869	2528	3201	2853	القمح
15.1-	37.9	32.8	50	38.1	9.5	985	899	647	1114	الشعير
1.2-	76.1	77	72.9	73.4	5.8	1031	975	999	1045	الأرز
7.7	39.6	36.8	48.7	51.6	0.5-	1332	1339	1047	1009	الذرة الشامية
1.6-	98.9	100.5	99	98.7	23.8	96	78	85	57	البطاطس
12.8	37.7	33.4	34.5	29.1	10.9-	1185	1329	1440	1644	سكر مكرر
9.7-	61.5	68.2	80.5	75.8	40.8	407	289	188	194	بقوليات
16.5	50.8	43.6	41.4	52	0.7-	1033	1041	1690	928	زيوت وشحوم
5.5-	98.7	98.8	98.6	98.5	166.6	292	110	135	201	الخضروات
2.6-	95.7	98.2	96.1	96.5	153.6	523	206	475	153	الفواكه
0.2	85.9	85.8	83.6	84.4	6	1524	1437	1580	1538	اللحوم
0.2-	71.4	71.6	70.5	70.7	6.1	2202	2074	2298	2050	اللبن السائل
-	97	97	96.3	96.9	8.3-	40	44	39	36	البيض
2.9	95.4	98.2	101.8	103.9	62.8-	166-	446-	441-	306-	الأسماك

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2001

وتتضح الفجوة الغذائية في العجز في الميزان التجاري الغذائي في الدول العربية، والذي تعاني منه كافة الدول العربية عدا الصومال ، موريتانيا . وقد بلغ إجمالي عجز الميزان التجاري الغذائي للدول العربية نحو 17.8 ألف مليون دولار في عام 2000 . ويأتي في مقدمة تلك الدول السعودية ، المغرب ، ليبيا ، الإمارات ، مصر فباقي الدول العربية كما يتضح من جدول (8-3) .

إن تقادم واردات الغذاء في الدول يؤدي إلى التبعية ، والتبعية لا تعنى بها التبعية السياسية بقدر ما تعنى التبعية الغذائية فهي أشد وانكى من أى صورة أخرى من صور التبعية بل وأثقلها قيوداً على الدولة التي تعاني من عجز الغذاء ، حيث تتحكم قلة من الدول المتقدمة في فائض الغذاء في السوق العالمية والحصول على واردات الغذاء اصبح ذو خطورة حيث يمكن استخدامه كأداة ضغط على الدولة المستوردة . ولا بد أن تعتبر الأوضاع الغذائية في مرتبة الأوضاع العسكرية من ناحية علاقتها بالأمن القومي.

#### - زيادة الواردات من الخارج :

تتصف اقتصاديات الدول العربية في معظمها بأنها اقتصاديات تابعة للعالم الخارجى وخاصة فيما يتعلق بالواردات الزراعية والغذائية منها بدرجة كبيرة . ويتضح ضخامة هذه الواردات وتزايدها من عام لآخر في كل من السعودية ومصر والعراق والجزائر وليبيا . وذلك رغم اتجاهها للتناقص في بعض السنوات الأخيرة منذ 1987 ويعزى ذلك لتناقص عائدات النفط بصفة رئيسية فقد بلغت قيم إجمالي واردات الدول العربية نحو 91.00 ، 92.00 ، 111.00 ، 140.00 ، 130.00 ، 134.00 ، 128.00 ، 134.00 إلى أن وصلت إلى 224.00 مليار دولار عام 2001 ، جدول (8-4) . ويلاحظ اتجاه جملة واردات الدول العربية للتزايد في السنوات الأخيرة ، وعند مقارنة إجمالي قيمة الواردات بإجمالي قيمة الصادرات خلال نفس السنوات ، اتضح أن اتجاه الصادرات للتزايد يصاحبه اتجاه مماثلاً لتناقص الواردات ، حيث كانت نسبة تغطية الواردات للصادرات نحو 90.1% عام 1987 ، انخفضت تلك النسبة إلى نحو 67% عام 2001 ، وهو ما يؤكد أن تناقص قيم واردات تلك الدول راجعاً إلى تناقص قيم صادراتها - جدول (8-4) .

جدول (3-8)

إنتاج الحبوب والواردات منها والميزان التجاري الغذائي

بالدول العربية عام 2000

الدولة	إنتاج الحبوب الف طن	الواردات من الحبوب الف طن	الميزان التجاري الغذائي مليون دولار
الإردن	45.5	1570.2	420.6-
سوريا	3526.9	1735.5	365.46-
العراق	2410.16	-	-
لبنان	120.48	830.6	385.15
اليمن	669.3	2112.4	662-
الإمارات	0.37	1183.23	2096.3
البحرين	0	126.09	402.9
السعودية	2132	7096.65	4446.3-
عمان	30.4	701.0	388-
قطر	5.91	118.45	6401-
الكويت	11.28	705.86	839.5-
تونس	1102.8	2695.66	130.3-
الجزائر	2299.7	6409.3	2146.1-
ليبيا	388.18	1898.9	1703.3-
مصر	20081.8	9877.13	3111.8-
المغرب	1986.3	2638.3	205.6-
جيبوتي	0	109.59	30.5-
السودان	226.78	70.5	47.04
الصومال	3192	1110.26	181.5-
موريتانيا	134.79	193.5	113-
فلسطين	96.32	0	1.14
الجملة	38461.02	41183.13	17823.4-

(-) غير متوافر

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية مجلد 21، الخرطوم،

ديسمبر 2001

جدول (4-8)

قيمة إجمالي صادرات وواردات الدول العربية

بالمليون دولار

السنوات	الواردات	الصادرات	% الصادرات للواردات
1987	91571	82577	90.1
1988	92118	95537	103.7
1989	110936	95551	86
1990	140373	101080	72
1991	130019	105778	81.3
1992	134534	119501	88.3
1993	128110	11605	91
1994	134113	115293	86
1995	13185	110421	83.7
1996	1792062	1398880	78
1997	1828548	1440638	78.8
1998	1378210	1436839	104
1999	1657209	1372683	82.8
2000	2428358	1471391	60.6
2001	2240128	1507236	67.3

المصدر: صندوق النقد العربي - التقرير السنوي - أعداد مختلفة .

ويأتى في مقدمة الواردات الغذائية واردة الحبوب ، والتي تعد أهم وخطر بنود الواردات بصفة عامة ، ذلك لما تمثله من أهمية استراتيجية كسلعة ضرورية في المقام الأول . كذلك لسيطرة عدد محدود من الدول المتقدمة التي لديها فائض على السوق العالمي لتلك السلعة وما يمثله الارتباط بتلك الدول من تبعية غذائية .

ويأتى في مقدمة الدول المستوردة للحبوب كل من مصر 5.5 مليون طن ، السعودية 4.2 مليون طن ، العراق 5.3 مليون طن ، المغرب 2 مليون طن ، سوريا 1.4 مليون طن ، تونس 1.1 مليون طن ، وباقي الدول العربية بكميات أقل<sup>59</sup> ، ويبلغ إجمالي واردات الدول العربية من الحبوب نحو 26 مليون طن سنوياً ، كما يتضح من جدول (8-3) .

### مستقبل استغلال الموارد الزراعية العربية :

رغم كبر الموارد الزراعية في الوطن العربي إلا أن التباين في توزيع تلك الموارد من دولة إلى أخرى يمثل العقبة الأساسية في تنميتها مستقبلاً ، حيث تعاني تلك الموارد من عدم الاستغلال و/أو عدم الاستغلال الأمثل نظراً للنقص في باقي عوامل الإنتاج اللازمة لاستغلالها .

وأول هذه الموارد هي الأرض الصالحة للزراعة والتي توجد بمساحات كبيرة في بعض الأقطار وتكاد تنعدم في أقطار أخرى . يلي ذلك عنصر العمل الزراعي الذي يتوفر بكثرة ويعانى من أنواع البطالة في بعض الأقطار ويكاد ينعدم في أقطار أخرى . كذلك الموارد المالية التي تتوافر في منطقة الخليج في مقابل موارد أرضية زراعية محدودة للغاية ، بينما تعاني باقي الدول من ندرة مواردها المالية رغم وفرة مواردها الأرضية الصالحة للزراعة .

ووضع هذا شأنه وتلك طبيعته ليفرض ويتطلب أنماط معينة من التكامل والتعاقد<sup>60</sup>

(59) تلك الكميات في عام 1983/82 وقد تزايدت عن ذلك الآن .

(60) التكامل أو التعاقد الاقتصادي هو نوع من أنواع التعاون بين الدول وبعضها تتعدد صورته حسب ظروف الدول الداخلة فيه اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحسب درجة التعاون المراد الوصول إليه والتي تناسب ظروف تلك الدول بما يمكنها من استغلال مواردها بكفاءة عالية وتحقيق احتياجات شعوبها .

أو أى مسمى آخر - بهدف الوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية بغرض توفير احتياجاتها الزراعية وفي مقدمتها الغذاء .

وهنا سنتعرض لبعض المعوقات في مجال التنمية الزراعية العربية المشتركة ثم متطلبات التنمية الزراعية العربية يلي ذلك تصور مستقبلي لبعض أنماط التكامل في مجال تنمية استغلال الموارد الزراعية العربية .

### **معوقات التنمية الزراعية العربية المشتركة :**

لعله من المعروف ان هناك العديد من المعوقات للتكامل في مجال استغلال الموارد الزراعية العربية يأتي في مقدمتها انفصال مفهوم الإنتاج عن التسويق ، ولعل التركيز بالدرجة الأولى دائماً ينصب على تنمية وتطوير الإنتاج الزراعى في كل قطر دون التعرض لإمكانيات تسويق هذا الإنتاج أو الفائض منه على المستوى القومى . ولا يمكن فصل الإنتاج عن التسويق في أى سياسة تكاملية . حيث يتواجد فائض زراعى في بعض الدول العربية والتي يسهل عليها تسويقه في العالم الخارجى عن الوطن العربى .

كما أن غياب استراتيجية عربية قومية موحدة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى كان له أكبر الأثر في تخلف قوى الإنتاج في الوطن العربى وعدم مقدرتها على تحقيق الكفاية لدولها . وكان العامل الرئيسى وراء غياب تلك الاستراتيجية هو التناقض الأيديولوجى الذى فاق التوقع وتجاوز الاعتبارات القومية والموضوعية ، وقد انسحبت آثار التقلبات الأيديولوجية للأنظمة العربية على العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى بين الدول العربية وبعضها البعض.

كذلك فإن تماثل هياكل الإنتاج في الدول العربية وتنافسها بمعنى أدق ، وتخلفها وزيادة الاستهلاك المحلى وقلة الفوائض التصديرية ، والارتباط بأسواق تقليدية معينة ، وتحكم القرارات السياسية في القرارات الاقتصادية كان له الدور الأكبر في تخلف العلاقات التنموية والتجارية الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض .

كما أن القيود الجمركية والتي تتمسك بها غالبية الدول العربية بدرجة أو بأخرى لحماية منتجاتها المحلية وذلك نظراً للتفاوت القائم فيما بينها وخاصة فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج ومستويات الدخل - ومن ثم القوة الشرائية - وبالتالي تحاول التغلب على تلك التفاوتات بفرض حماية جمركية سواء كانت عن طريق قيود التعريفات الجمركية و/أو القيود الكمية .

ويرجع إلى المسافات الاقتصادية بين الدول وارتفاع تكلفة النقل القصور في التكامل سواء الإنتاجي أو التسويقي . والنقل من أهم الخدمات التسويقية وتعتبر الدول العربية في حاجة ماسة إلى تطوير خدمات النقل سواء فيما يتعلق بالسلع أو الأفراد - القوى العاملة - وخاصة أنماط معينة من أساليب النقل كالوسائل المبردة (الثلاجات) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الارتباطات الأجنبية - أي ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات الخارجية المتقدمة بصور شتى - يعيق عملية التنمية المستقبلية في تلك الدول المرتبطة بالخارج ، كما انه عقبة في سبيل التكامل العربي ، ولا بد من الفكك من مثل تلك الارتباطات ولن يتأتى ذلك للدولة منفردة ولكنها ستحتاج إلى تعضيد من دول عربية أخرى لتتمكن من الإقدام على تلك الخطوة .

### **متطلبات التنمية الزراعية العربية المشتركة :**

تتعدد متطلبات التنمية الزراعية العربية المشتركة وتشمل كل ما يمكن الدول العربية من الاستغلال الأفضل والأمثل لمواردها الزراعية بما يغطي احتياجاتها من السلع الزراعية ويحقق فائض يمكن تصديره للعالم الخارجي ويأتي في مقدمة تلك المتطلبات توفير التمويل اللازم لتنمية استغلال الموارد الزراعية العربية ، حيث تعاني العديد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة من ندرة الاستثمارات ، بينما في دول عربية أخرى لديها فائض في الاستثمارات تعاني من ندرة الموارد الزراعية ، ووضع هذا شأنه وفي ظل التكتلات الاقتصادية العالمية ، وتعثر النظام النقدي والاقتصاد العالمي ، مع اتجاه القوى الخارجية نحو استنزاف القوى

والطاقات الاقتصادية العربية ، يعيق حصول الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة على احتياجاتها من التمويل الذي يمكنها من استغلال تلك الموارد ، أو يتيح لها قدر من التمويل بشروط تعيق نموها الاقتصادي وحريتها السياسية .

لذلك قد يكون من الضروري إنشاء بنك للتنمية الزراعية العربية تشارك فيه الدول العربية ذات الفوائض ويتولى تمويل مشاريع التنمية الزراعية في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة على أن يتم تسويق إنتاج تلك المشاريع في الدول العربية التي تحتاج هذا الإنتاج أولاً ثم يصدر الفائض .

وإنشاء هذا البنك وتحديد برنامج عمله ، وتسويق إنتاج المشاريع التي يقوم بتمويلها يحتاج دون شك إلى تنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، ومثل هذا التنسيق لازم لخطط الإنتاج لعدم تكرار المشروعات والاستفادة بالميزة النسبية وحتى تتكامل تلك الخطط ولا تتنافس فيما بينها ، ومن شأن تنسيق الخطط كذلك ان يعمل على تحقيق التكامل في الصادرات العربية بدلاً من التنافس فيما بينها (الموايح ، التمور ، الخضر... الخ) كما أن هذا التنسيق يعمل على تبني مفهوم التخصص الإنتاجي وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي العربي في المجال الزراعي بما يحقق المفهوم القومي للأمن الغذائي العربي الذي أصبح ضرورة استراتيجية للدول العربية . كذلك يؤدي تنسيق السياسات إلى خطط تسويقية سليمة تؤدي إلى حصول كل قطر على احتياجاته أولاً ثم تصدير الفائض ، أي تسويق إنتاج المشاريع الزراعية داخلياً بين الدول العربية قبل الاتجاه إلى الاستيراد من الخارج .

وتعد القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية من معوقات التنمية الزراعية العربية - هذا لا يعني عدم تنظيمها وتقنين تلك التحركات - لذا يلزم إلغاء تلك القيود أو الحد منها بما يكفل الاستغلال الأمثل لتلك الموارد الطبيعية المتاحة في الدول العربية . ويجب أن تجب النظرة القومية النظرة القطرية لتلك العوامل مع توفير كافة الضمانات لحركة تلك العوامل ، وهذه الضمانات وغيرها لا بد أن تكون ضمن استراتيجية عربية شاملة تأخذ البعد الاقتصادي في الحسبان ودون الدخول في الأبعاد السياسية التي قد تعرقل تلك

الاستراتيجية . فالاختلاف وارد وتطابق وجهات النظر العربية في كل الأمور لن يقوم ، ومن ثم وجب الاتفاق على استراتيجية اقتصادية عربية لا تتأثر بالاختلاف والتباين في وجهات النظر السياسية . وذلك ممكن في حالة ما إذا كان الهدف هو الأمن القومي العربي وإعطائه الأولوية فوق كل التناقضات .

ومن العوامل ذات الفاعلية في تنمية استغلال الموارد الطبيعية العربية ومن ضمنها الموارد الزراعية ، هو العمل على رفع مستوى الوعي لمفهوم الوحدة العربية ، وتشجيع التجمعات والتكتلات العربية في التنمية - المشروعات المشتركة ، عامة وخاصة التبادل التجاري ، المؤسسات المالية العربية ... وتشجيع كافة صور التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول وبعضها ، وبين المنظمات ، والأفراد في الدول العربية ، ذلك عن طريق إقامة المشروعات والاستثمارات المشتركة في مجال الأمن الغذائي والسلع الضرورية .

كذلك إعادة استثمار فوائض البترول داخل الوطن العربي ورفع كافة قيود ومعوقات الاستثمارات العربية . وتوسيع التعاون في مختلف المجالات ، كذلك في مجال العلم والتكنولوجيا ومحاولة إيجاد وتنميط تكنولوجيا زراعية عربية يسهل التعامل معها وإنتاجها وتطويرها داخل الوطن العربي .

بعض أنماط التكامل المستقبلية في مجال تنمية استغلال الموارد الزراعية العربية :

يدعو التباين في توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية إلى التكامل في استغلالها وفي كل عامل من عوامل الإنتاج يكون الارتكاز على دولة أو أكثر من الدول العربية - فبالنسبة للأرض الزراعية يعتمد الوطن العربي على كل من السودان ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، تونس ، العراق ، السعودية ، مصر ، بالترتيب .

وبالنسبة للقوى العاملة الزراعية فيعتمد الوطن العربي على كل من السودان ، مصر ، المغرب ، الصومال ، اليمن ، الجزائر ، العراق ، سوريا ، فتونس .

وبالنسبة للموارد المالية فيعتمد الوطن العربي على كل من السعودية ، دول الخليج العربي (الكويت ، الإمارات ، قطر ، البحرين) - العراق ، ليبيا - الجزائر .  
تأسيساً على ذلك فإن مستقبل التنمية الزراعية العربية يرتبط إلى حد كبير بالدول الارنكازية السابق الإشارة إليها .

ومن وجهة نظرنا ، فإن هناك ثلاث مثلثات للتنمية الزراعية العربية سواء فيما يتعلق بالإنتاج و/أو التسويق وتلك المثلثات هي :

1- العراق - السعودية - دول الخليج الأخرى - سوريا - لبنان - فلسطين - جيبوتي - الصومال .

2- الأردن - مصر - السودان - ليبيا .

3- تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - كما يتضح من أشكال (1-8) ، (2-8) .

وهذا لا يعنى بالضرورة أن تقتصر صور التنسيق أو التكامل على تلك المثلثات ، ولكن تلك الصورة هي أقربها للتنفيذ وذلك من الناحية الاقتصادية ، والمكانية - عوامل القرب الجغرافي - والمالية .

فبالنسبة لتوزيع موارد الأرض الزراعية ، تتواجد في المثلث الأول في كل من العراق ، سوريا ، اليمن ، الصومال وفرة من الأرض الزراعية ، والقوى العاملة الزراعية في كل من سوريا ، العراق ، اليمن الشمالي ، الصومال ، والموارد المالية متاحة في كل من السعودية ، دول الخليج الأخرى .

والمثلث الثاني تتواجد الأرض الزراعية بوفرة في السودان ، والقوى العاملة الزراعية في كل من مصر والسودان ، والموارد المالية في ليبيا .

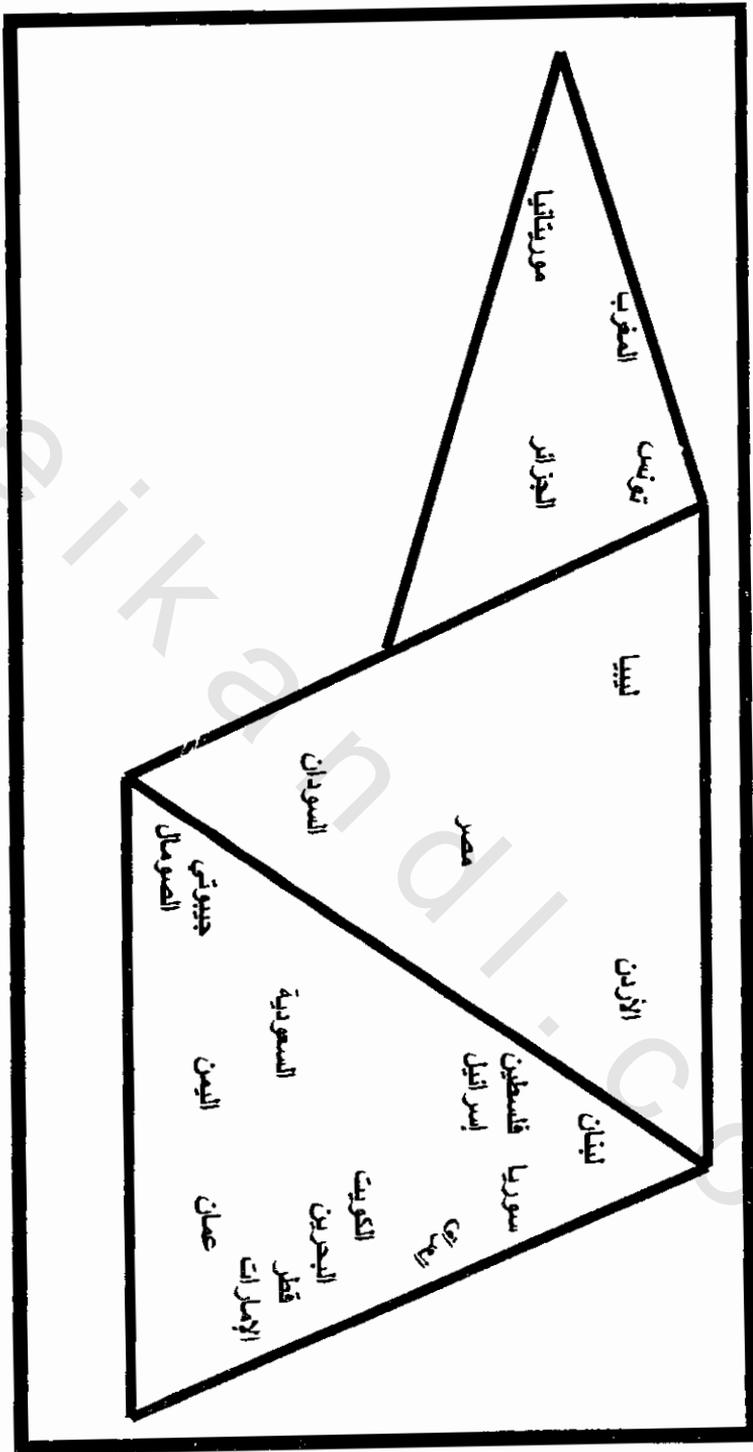
أما المثلث الثالث فتتواجد وفرة من الأرض الزراعية في كل من المغرب والجزائر وتونس ، وبهم أيضاً وفرة من القوى العاملة ، والموارد المالية إلى حد ما في الجزائر .

وكما سبق القول فإن هذا التوزيع المثلى لا يعد قيداً على أي نوع من التكامل بين أي دولة أو عدد من الدول وبعضها داخل الوطن العربي .

وفرض التكامل بين الدول العربية السابق تحديدها في المجالات الإنتاجية الزراعية متعددة ، سواء من ناحية صور التكامل أو نوع النشاط ، فهناك فرص كثيرة لمشروعات إنتاجية زراعية تمثل نقاط ارتكاز أساسية للتنمية الزراعية العربية سواء في مجالات إنتاج المحاصيل أو الإنتاج الحيواني أو الإنتاج السمكي .

وهنا يلزم التنويه إلى تحديد أولويات مشاريع الاستثمار العربي ودراسة جدواها بدقة كافية حتى لا تكون عرضه لأي تقلبات غير مدروسة ، بما ينعكس على مفهوم التكامل ذاته ، مع إزالة كافة المعوقات السابق الإشارة إليها .





شكل 8-2 مخطات التنمية الزراعية العربية

وبالنسبة لتوطن نوعيات الإنتاج الزراعى والتي تعطى أولوية للتنمية من خلال التكامل الزراعى العربى فيمكن التعرض لها كالتى :

#### **تنمية إنتاج المحاصيل الحقلية في كل من :**

- العراق ، اليمن ، الصومال .
- السودان ، مصر .
- المغرب ، تونس .

#### **تنمية إنتاج الثروة الحيوانية في كل من :**

- اليمن ، السعودية ، الصومال ، العراق .
- السودان ، ليبيا .
- المغرب ، موريتانيا ، الجزائر .

#### **تنمية إنتاج الخضر والفاكهة :**

- سوريا ، لبنان .
- الاردن ، مصر .
- تونس ، المغرب .

#### **تنمية إنتاج الثروة السمكية :**

- الكويت ، الإمارات ، اليمن ، جيبوتى .
- مصر ، الأردن ، ليبيا .
- موريتانيا ، تونس ، المغرب .

#### **تنمية إنتاج محاصيل الألياف :**

- العراق ، الصومال .
- السودان ، مصر .
- تونس ، المغرب ، الجزائر .

## تنمية إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى :

- سوريا ، العراق ، السعودية .

- مصر ، الأردن .

- تونس ، المغرب ، الجزائر .

إجراءات زيادة فاعلية تكامل استغلال الموارد الزراعية العربية :

التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية وتنميتها لا يشترط الانتظار عليه حتى تتم جوانب التكامل العربية الأخرى - خاصة السياسية ، فقد أصبح تطوير الإنتاج الزراعى العربى وزيادته بما يغطى احتياجات الوطن العربى ضرورة بقاء استراتيجية وأمنية . ومن ثم فهناك ضرورة وإمكانية لهذا التكامل بعيداً عن جوانب الاختلافات والصراعات العربية المعلومة لنا جميعاً . وبعض ملامح ومتطلبات هذا التكامل يمكن إيجازها في الآتى :

1- إنشاء مؤسسة للتنمية الزراعية العربية - سواء بالاتفاق بين كل الدول العربية - وهذا فرض لا يتاح حالياً - أو بين عدد من الدول العربية ، وذلك بهدف تطوير وتنمية الموارد الزراعية العربية ، وإنتاج عدد من المنتجات الزراعية الاستراتيجية التى تعانى الدول العربية من نقصها وبما يحقق لها الأمن القومى والأمن الغذائى - وكلاهما مرتبط بالأخر - وإن تضع تلك المؤسسة فى اعتبارها الاستفادة القصوى من الموارد الزراعية العربية وتقليل الاعتماد على العالم الخارجى فى السلع الأساسية إلى اقل ما يمكن ، واستثمار الأموال العربية داخل الوطن العربى وفي مشاريع إنتاجية .

2- إنشاء مؤسسة مالية عربية لتمويل التنمية الزراعية فى الوطن العربى تساهم فيها الدول العربية جميعاً كل حسب قدرته المالية ، ولتكن المساهمة فى صورة اسهم - وفي مقابل ذلك تحصل الدول العربية المساهمة على احتياجاتها من الإنتاج الزراعى من تلك المشاريع ، ليس هذا فحسب بل وتكون الأولوية لتصرف هذا الإنتاج عربياً قبل الإقدام على الاستيراد من الخارج .

3- تحديد احتياجات الدول العربية من المنتجات الزراعية ومقدار الفجوة كمياً ونوعياً ، ووضع أولويات بناء على أسس متفق عليها لاختيار عدد من المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية والأمنية والعمل على توفير قدر كافي منها داخل عدد من الدول العربية.

4- اختيار عدد من الدول العربية لإقامة المشروعات السابق تحديدها فيها ، وذلك بناء على ما تتصف به تلك الدول من تواجد عوامل الإنتاج الزراعي من أراضي زراعية وقوى عاملة ومياه وموقع بما يحقق مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج الزراعي .

5- التعاقد المسبق على تسويق الإنتاج من تلك المشاريع بين الدول العربية الراغبة فيه ، حتى لا تواجه الدول المنتجة بفائض إنتاج لا تستطيع تسويقه على أن يتضمن التعاقد الكميات والأسعار ومواعيد التسليم . وذلك درءاً لأي خلافات قد تنشأ بين الدول في المستقبل - ونؤكد مره أخرى ضرورة ، فصل النواحي السياسية عن الاقتصادية لما في ذلك من مصلحة وضرورة حياة بالنسبة للأمة العربية .

## ملاحظات ختامية

تتوافر الموارد الزراعية في الوطن العربي ، ولكن هناك تباين في توزيع تلك الموارد بين الدول العربية وبعضها مما يعيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد وبالتالي عدم كفاية الإنتاج للاحتياجات . فبلغ إجمالي الرقعة الزراعية نحو 65 مليون هكتار من مختلف نوعيات الأراضي. وتعد الأرض الزراعية عنصر الإنتاج الرئيسي في الزراعة ، يليها الموارد المائية ، فالقوى العاملة الزراعية ، فالموارد المالية .

ويوجد نحو 91٪ من الأرض الزراعية العربية في سبع دول هي السودان ، العراق ، الصومال ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، وتونس . أما مخزون قوة العمل الزراعية فيوجد في كل من مصر ، المغرب ، اليمن الشمالي ، السودان .

وتعتبر المحاصيل والزراعات التقليدية النمط الأكثر انتشاراً في الأرض الزراعية في الوطن العربي ، كما أن كفاءة استخدام عنصر العمل منخفضة وينخفض بناءً على ذلك مستوى الدخل الفردي الزراعي ، ومستوى معيشة العمالة الزراعية .

وما سبق يترتب عليه زيادة الفجوة الغذائية في الدول العربية وزيادة واردات الغذاء ، وما يترتب على ذلك من تبعية غذائية .

ولتنمية الموارد الزراعية العربية لابد من التخلص من عدة معوقات في مقدمتها تخلف الهياكل الإنتاجية والتسويقية في الدول العربية ، بالإضافة إلى ما هو قائم من انفصال مفهوم الإنتاج عن التسويق . وغياب الاستراتيجية العربية القومية الموحدة وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ، كذلك تنافس هياكل الإنتاج في الدول العربية ، والقيود الجمركية . وارتفاع تكاليف النقل وتخلف أساليبه . بالإضافة إلى الارتباطات الأجنبية - أي ارتباط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاديات الخارجية المتقدمة بصور شتى .

والتنمية الزراعية العربية المشتركة ممكنة ولمدى واسع عند توفير التمويل اللازم لها ، وتنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، مع

توحيد التعريف الجمركية، وتوفير سبل النقل، ورفع القيود عن حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية. كذلك من العوامل ذات الأهمية رفع مستوى الوعي لمفهوم الوحدة العربية لدى الشعوب والقيادات العربية.

أما بالنسبة لأنماط التكامل العربي فتشير الدراسة إلى ثلاث مثلثات كمقترح لهذه الأنماط تشمل:

- العراق، السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، سوريا، لبنان، فلسطين، اليمن، جيبوتي، الصومال.
  - الأردن، مصر، السودان، ليبيا.
  - تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.
- كما تم الإشارة إلى توطن نوعيات معينة من الإنتاج في بعض الدول بناء على خصائصها الطبيعية ومبدأ الميزة النسبية.

وتختم الدراسة بالمتطلبات التنفيذية، لتحقيق إجراءات التكامل في المدى القصير - السريع - بين بعض الدول العربية وبعضها، ودون انتظار للنواحي التكاملية الأخرى خاصة السياسية.

## المصادر

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية مجلد رقم (21) - الخرطوم - ديسمبر 2001 .
- 2- نادر فرجاني - هدر الإمكانية - مركز دراسات الوحدة العربية - القاهرة - 1982 .
- 3- معهد التخطيط القومى - مركز المعلومات التخطيطية - لمحة إحصائية عن التجارة الدولية - القاهرة - 1988 .
- 4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - محددات وأساليب تنمية التجارة البينية الزراعية العربية - الخرطوم - 1985 .